

ضغوط أردوغان تفرض خفضا مقلقا لأسعار الفائدة

البنك المركزي يقلص الفائدة 10 بالمئة خلال 3 أشهر

لتوقعات نسبة العجز في الميزانية في العام الحالي إلى 2.9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 1.8 بالمئة في تقديراتها السابقة.

وأظهرت بيانات رسمية أن العجز في الميزانية بلغ 85.5 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، وتتوقع الحكومة التركية أن يصل العجز في مجمل العام الحالي إلى 125 مليار ليرة.

وهناك شكوك كبيرة في دقة الأرقام الرسمية، حيث أكدت مصادر حكومية لوكالة رويترز أن عجز الميزانية أكبر من الأرقام المعلنة، في دليل جديد على لجوء حكومة أردوغان إلى التلاعب بالبيانات لإخفاء عمق الأزمات.

**الخفض السريع لأسعار
الفائدة يعكس إملات
أردوغان الذي يعارض بشدة
مستويات الفائدة المرتفعة
لتشجيع الاقتراض بأي ثمن**

ويقول محللون إن قبضة الرئيس التركي على جميع مؤسسات الدولة بعد التحول إلى النظام الرئاسي في يونيو من العام الماضي فتحت الباب لقيام دكتاتورية الحاكم الأوحده.

ويرى محللون أن السياسات الاحتجاجية التي تتعارض مع القواعد الاقتصادية الراسخة والاقتدار للإصلاحات الهيكلية يثيران قلق المستثمرين، خاصة في ظل الشد والجذب في ملفات الخلافات مع الولايات المتحدة.

وكانت صحيفة فايننشال تايمز قد ذكرت أن المحللين والمستثمرين، يشعرون بالقلق من حالة الدفاعات المالية الهشمة، التي تجعل البلاد غير مجهزة للتعامل مع أي أزمة سوق محتملة.

خضع البنك المركزي التركي لضغوط الرئيس رجب طيب أردوغان بإجراء خفض جديد في أسعار الفائدة، يتعارض مع الوضع الهش للتوازنات المالية والاقتصادية، وهو ما انعكس بسرعة ووضوح في اتجاه الليرة إلى الانخفاض فور إعلان القرار.

إلى فقدان الليرة أكثر من 30 بالمئة من قيمتها وأدخلت البلاد في حالة ركود وفاقت اختلال المؤشرات المالية.

ويعيش الاقتصاد التركي في ظل شبح فرض عقوبات أميركية وأوروبية بسبب ترجيح المراقبين لعودة أردوغان في أي لحظة إلى مشاكلة الولايات المتحدة في الملف السوري ومواصلة التققيب عن الغاز في المياه القبرصية، وهو ما يمكن أن يجلب عقوبات اقتصادية أوروبية.

ويرى محللون أن أكبر الأخطار التي تواجه الاقتصاد التركي تكمن في تدخلات أردوغان في السياسات المالية والاقتصادية، التي تزعزع ثقة المستثمرين بمستقبل الاقتصاد التركي. وعادت الحكومة التركية يوم الأربعاء إلى تقويض دفاعات البنك المركزي بانتزاع احتياطياته المالية، حيث كشفت مصادر مطلعة أنها أعدت تشريعا يسمح بتحويل 100 مليار ليرة (17.1 مليار دولار) من حساب تابع للبنك المركزي إلى وزارة الخزانة.

ويمثل ذلك ثالث انتزاع لأموال البنك المركزي من أجل تجميل الأزمات المالية، بعد أن سحبت 37 مليار ليرة من أرباحه في يناير الماضي ثم انتزعت 40 مليار ليرة، من احتياطات البنك القانونية، التي تستخدم عادة في أوقات الأزمات فقط.

وتسارعت وتيرة انزلاق تركيا في إجراءات غير قانونية لإخفاء الاختلالات المالية في وقت تؤكد فيه التقارير الدولية هشاشة الاحتياطيات المالية ولجوء البنك المركزي إلى أساليب ملتوية لتضخيمها من خلال عمليات احتيالية. وجاء الكشف عن خطط الحكومة بعد أسابيع من رفع الحكومة التركية

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

لندن - فوجئت الأسواق المالية أمس بإعلان البنك المركزي التركي خفض أسعار الفائدة بنسبة 2.5 بالمئة، وهي نسبة تزيد على ضعف توقعات المحللين وتعكس إملات الرئيس رجب طيب أردوغان الذي يعارض بشدة مستويات الفائدة المرتفعة.

وهذا هو الخفض الثالث لأسعار الفائدة التي تراجع بنسبة 10 بالمئة منذ إطاحة أردوغان بمحافظ البنك المركزي السابق مراد تششكين قريبا قبل 3 أشهر، بسبب رفضه المغامرة بتنفيذ إملاته، التي يمكن أن تفاقم الأزمات المالية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد.

وأصبح سعر الفائدة الرئيسي عند 14 بالمئة وهو ما لم يكن يتخيله المحللون بسبب هشاشة المؤشرات المالية، بعد أن كان عند 24 بالمئة في يوليو الماضي.

وكان خبراء اقتصاديون توقعوا في استطلاع لرويتزر أن يخفض البنك سعر الفائدة بنسبة واحد بالمئة فقط، رغم تباطؤ التضخم وقرار الولايات المتحدة رفع العقوبات التي فرضتها بعد المغامرة العسكرية التركية في شمال سوريا.

ويرى محللون أن مستويات أسعار الفائدة الأساسية تقل كثيرا عما يحتاجه الاقتصاد التركي لمواجهة المخاطر والأزمات الكبيرة التي يعانيها وقد اتضح ذلك في تراجع الليرة أمس بنسبة تقارب واحدا بالمئة بعد صدور القرار.

ويعاني الاقتصاد من تداعيات أزمة مالية طاحنة في العام الماضي، أدت

قفزة قياسية لدول عربية في مؤشر ممارسة الأعمال

السعودية تسجل أكبر تحسن
في أحدث تصنيف للبنك الدولي



مناخ مشجع للاستثمار

وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020، هو تقرير سنوي يصدر عن وحدة أنشطة الأعمال في البنك الدولي، ويقدم أداء لنحو 190 اقتصادا في سهولة تنفيذ الأعمال.

ويعتمد التقرير في ترتيب الدول على عشرة معايير، هي بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان. كما تتضمن تلك المعايير حماية المستثمرين الأقلية ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود، وإفئاد العقود وتسوية حالات الإسراء.

وفي حين أدرج التقرير السعودية، صاحبة أكبر اقتصاد عربي، في المرتبة الرابعة بين الدول العربية، صنف البنك الدولي الأردن في المركز السادس.

وذكر خبراء البنك الدولي في التقرير أن إصلاحات السعودية شملت إنشاء نظام الشباك الواحد لتسجيل الشركات واستحداث قانون للمعاملات المضمونة وقانون إشهار الإفلاس وتحسين حماية مستثمري الأقلية وإجراءات لضم المزيد من النساء إلى قوة العمل.

استطاعت دول عربية في مقدمتها السعودية والأردن تحقيق قفزة غير مسبوقة على مؤشر البنك الدولي لسهولة الأعمال بفضل إصلاحات اقتصادية مرتبطة بتحسين البيئة الاستثمارية، في وقت حافظت فيه الإمارات على مركز الصدارة عربيا وتقدمت 5 مراكز عالميا.

لندن - حققت السعودية إنجازا نوعيا في تقرير ممارسة الأعمال 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي، وتقدمت 30 مرتبة، لتصبح بذلك الدولة الأكثر تقدما وإصلاحا بين 190 دولة حول العالم.

وقال البنك الدولي إن السعودية نجحت في تقليص الفجوة مع الدول المرجعية الرائدة في العالم بنحو 7.7 نقطة، وهي أكبر قفزة في المؤشر بين جميع الدول التي يرصدها التقرير.

ويأتي هذا التقدم نتيجة إصلاحات متنوعة نفذتها الرياض على مستوى الأنظمة واللوائح والإجراءات، بالتعاون مع أكثر من 50 جهة حكومية، إضافة إلى القطاع الخاص، وتمكنت من تعزيز تنافسية البلاد ورفع ترتيبها في التقارير العالمية.

وعززت الإمارات صدارتها لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر سهولة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي أمس حين تقدمت خمس مراتب عالميا مقارنة بتصنيف السابق لتحل المركز 16.

وأظهر التقرير تحسنا ترتيب دول عربية، وخاصة الخليجية، كثيرا على المؤشر، بينما تعثرت الإصلاحات في دول أمريكا اللاتينية على نطاق واسع واحتلت نيوزيلندا المركز الأول للعام الرابع على التوالي.

وخلص التقرير إلى أن أكثر البلدان العربية، التي شهدت تحسنا مناخ ممارسة الأعمال، كانت السعودية والأردن والبحرين والكويت، إلى جانب دول أخرى في مقدمتها الصين والهند ونيجيريا.

واللافت في تقرير هذا العام غياب مصر عن المراتب العشر الأولى عربيا

| ترتيب أول 10 دول عربية |
|------------------------|
| * الإمارات 16 عالميا |
| * البحرين 43 عالميا |
| * المغرب 53 عالميا |
| * السعودية 62 عالميا |
| * عمان 68 عالميا |
| * الأردن 75 عالميا |
| * قطر 77 عالميا |
| * تونس 78 عالميا |
| * الكويت 83 عالميا |
| * جيبوتي 112 عالميا |

الأزمات تشطب 95 بالمئة من أرباح بوينغ

10 مارس الماضي ومصرع 157 شخصا بعد مرور دقائق على إقلاعها من مطار أديس أبابا، وذلك بعد مرور 4 أشهر على سقوط طائرة مماثلة تابعة للخطوط الإندونيسية راح ضحيتها 189 شخصا.

وتفاقت أزمة الشركة أمس بعد أن قال محللون إندونيسيون إن عيوبها في تصميم طائرات بوينغ 737 ماكس كانت وراء تحطم طائرة الخطوط الإندونيسية "ليون إير" ليؤكد ذلك إجماع الخبراء والسلطات التنظيمية على هذه الفرضية.

ومن المرجح أن تتواصل أزمة بوينغ بسبب عدم تحديد أي موعد لعودة تلك الطائرات إلى الأجواء وتواصل إلغاء صفقاتها ومطالبات شركات الطيران بالحصول على تعويضات من بوينغ. وقدت بوينغ هذا العام عرش أكبر شركة لصناعة الطائرات في العالم، بعدما أعلنت عن انخفاض عدد الطائرات التي سلمتها في النصف الأول من العام بنسبة 37 بالمئة في مقابل ارتفاع تسليم طائرات منافستها إيرباص بنسبة 28 بالمئة.

وتفاقت أزمة بوينغ حين امتدت إلى تحديدات كبيرة في خطط إنتاج الطائرة 777 اكس، أكبر طائرة ذات محركين في العالم. وأقرت الشركة في الشهر الماضي بأنها تواجه تحديات تتعلق بالمحرك التوربيني الجديد

"جي إي 9 اكس" من جنرال إلكتريك.

تفاقت أزمات شركة بوينغ الأميركية بإعلان تراجع حاد في أرباحها في وقت لا يلوح في الأفق أي موعد لعودة طائرات 737 ماكس إلى التحليق وتواصل إلغاء صفقاتها ومطالبات شركات الطيران بالحصول على تعويضات من الشركة.

نيويورك - أعلنت شركة بوينغ الأميركية لصناعة الطائرات عن تراجع صافي أرباحها بنسبة 95 بالمئة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وأوضحته الشركة في بيان أن أرباحها في الربع المالي الثالث حتى الشهر الماضي تراجعت أيضا بنسبة 51 بالمئة مقارنة سنوية نتيجة تراجع تسليم الطائرات بسبب أزمة الطائرة 737 ماكس بعد سقوط طائرتين.

وظهر تأثير أزمات بوينغ بشكل أكبر في أرباحها من العمليات، التي تراجعت بنسبة 97 بالمئة في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بمقارنة سنوية. وذكرت بوينغ أن إيراداتها في الربع الثالث تراجعت بنسبة 21 بالمئة لتصل إلى 20 مليار دولار، مقارنة بنحو 25 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي.

وتتركز متاعب الشركة في أزمة طائرات 737 ماكس، التي كانت أكثر طائرات الشركة مبيعا، حيث علقت جميع شركات الطيران العالمية تشغيل تلك الطائرات وتحليلها فوق أجوائها. وجاء ذلك في أعقاب سقوط طائرة للخطوط الإندونيسية من ذلك الطراز في



37

**بالمئة، نسبة تراجع
تسليم طائرات بوينغ في
النصف الأول من 2019
مقابل ارتفاع بنحو 28
بالمئة لأيرباص**